



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعلّم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

استمارة المشاركة في الملتقى العلمي الوطني حول

النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية

يومي 04-05 فيفري 2019

الاسم: هاجر	الاسم: عزيزة	الاسم: كمال
اللقب: قطفي	اللقب: عمرون	اللقب: ديب
الرتبة: طالبة دكتوراه	الرتبة: طالبة دكتوراه	الرتبة: أستاذ محاضر أ
المؤسسة: المركز الجامعي عبد الله	المؤسسة: المركز الجامعي عبد الله	المؤسسة: المركز الجامعي عبد
مرسلي-تيازة-	مرسلي-تيازة-	الله مرسلي-تيازة-
الهاتف: 0792011555	الهاتف: 0540937810	الهاتف: 0555222866
البريد الإلكتروني:	البريد الإلكتروني:	البريد الإلكتروني
hadjer.guetfi26@gmail.com	aziza51amroune@hotmail.com	dibkamel@hotmail.com

محور المداخلة: العولمة المالية والأزمة المالية والتحويلات في التمويل

عنوان المداخلة: متطلبات إحلال النظام المالي المستدام

ملخص

إننا لاهتماما المتزايد بقضايا الاستدامة البيئية، والتخفيف من آثار تغير المناخ، والحفاظ على الموارد، والتنمية المستدامة يلعب دورا حيويا في زيادة فرص تبني نظام مالي مستدام، حيث تهدف هذه الدراسة أساسا الى توضيح أهمية تبني نظام مالي مستدام عمليا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإسقاط ذلك على النظام المالي المغربي، وقد توصلت الى أن توحيد مبادرات التمويل مع أهداف مبادرات التنمية المستدامة سيسهم في تعزيز قدرة الدول النامية على تعزيز الوضع المعيشي لمواطنيها وإحداث تأثير إيجابي في المجتمع، كما وأوصت الدراسة بضرورة تحقيق التنمية المستدامة ودمجها في النظام المالي للدولة، وتعزيز القدرة على تجاوز الأزمات من خلال الاستفادة القصوى من مواردها البشرية والمالية والطبيعية دون المساس بثروتها لأجيال القادمة التي تحتاجها.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، اتفاقية المناخ، التمويل المستدام، خارطة الطريق، المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

Abstract

The growing interest in issues of environmental sustainability, climate change mitigation, resource conservation and sustainable development plays a vital role in increasing the chances of a sustainable financial system, which is mainly aimed at clarifying the importance of a development financial system that supports the achievement of development goals. , and the projection of this to the Moroccan financial system, and has concluded that the consolidation of financing initiatives with the objectives of sustainable development initiatives will contribute to enhancing the capacity of developing countries to enhance the living conditions of their citizens and make a positive impact on society, and the study recommended the need for development and integration into the financial system of the State, and to strengthen the capacity to overcome crises by maximizing its human, financial and natural resources without compromising the wealth of future generations that support the fulfilment of its needs.

Keywords: sustainable development, Climate Convention, sustainable financing, roadmap, environmental and social standards and governance.

مقدمة:

تهدّد التحديات البيئية الهائلة الحياة وسبل العيش بشكل متزايد في جميع أنحاء العالم .
إلّا الحلول لدورها تمتدّ إلى أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية، فالعمل لاستجابات متكاملة لأصعب المشاكل لم يصلمنقبل
إلهذهالدرجة من القوة، وأبرز الرؤيا السائد دولياً بشأن أهداف التنمية المستدامة
وجداول أعمال **2030** حتمية العمل على قضايا التحديات الكبرى لعصرنا وإيجاد
المسارات المستدامة التي من شأنها دعم الحلول طويلة الأمد لهذه التحديات
ويجب تسخير الإمكانيات الكاملة للنظام المالي لتحقيق الانتقال إلى التنمية المستدامة،
ففي حين أنّ آثار الأزمة المالية لعام **2008** لاتزال تلحق الأضرار
العالمي، أصبح هنا كما عترف غير مسبوق بضرورة تشكيل نظام مالي أكثر استقراراً
وارتباطاً باقتصاد الحقيقة على حدسنا أو يهدف إلى أنجيل جديد من الابتكار
السياسي بالتأكد من أن النظام المالي يلبي احتياجات التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة بيئياً،
وهذه الابتكارات في السياسات والأنظمة المالية والنقدية، إلى
جانبا معايير سوقية وأوسعترسم علاقة حاسمة بين القواعد التي تضبط النظام المالي والتنمية المستدامة
وقد تم إطلاق " التحقيقية لتصميم نظام مالي مستدام "

الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة لاستكشاف هذه العلاقة وصياغة خيارات لمواءمة النظام المالي مع التنمية المستدامة
وقد عملت تحقيق مجموعة البنك الدولي لوضع " خريطة طريق لنظام مالي مستدام "

لتحديد بعض التطورات اللازمة لتسريع وتيرة التمويل المستدام، وهو ما أكدت عليه اتفاقية المناخ بباريس حيث أنه
لن تتحقق أهداف التنمية المستدامة إلا إذا تم التعامل معها بالتوازي مع جهود مكافحة تغير المناخ، ومن
هذا المنطلق تتجلى إشكالية هذه الورقة البحثية فيما يلي:

ماهي ملامح مواءمة النظام المالي مع التنمية المستدامة؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم النظام المالي المستدام؟
 - ما هي متطلبات إقامة نظام مالي مستدام؟
 - فيما تتمثل مبادرات التحول نحو نظام مالي مستدام؟
- ولمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور تمثلت في:
- المحور الأول: أساسيات حول النظام المالي المستدام
 - المحور الثاني: دمج التنمية المستدامة في النظام المالي
 - المحور الثالث: مبادرات التحول نحو نظام مالي مستدام

المحور الأول: أساسيات حول النظام المالي المستدام

يتطلب تمويل التنمية المستدامة أن يُعاد توجيه تدفقات رأس المال نحو الأولويات

الحاسمة وبعيداً عن الأصول التي تستنزف رأس المال الطبيعي¹، وشهدت العقود

الأخيرة تقدماً في إدماج عوامل الاستدامة في صنع القرارات المالية، إلى جانب تغيرات

في توزيع رأس المال، على سبيل المثال نحو الطاقة النظيفة. غير أن التدهور البيئي لا يزال مستمراً، إذ تشهد 116 بلداً مأساة

140 انخفاضاً في المال الطبيعي، وإذا استمر الحال على هذا المنوال فمن المتوقع أن يزيد استنزاف الثروة الطبيعية بنسبة تفوق 10

% بحلول عام 2030، وهو ما سيُسبب في أضرار بشرية كبيرة تؤيد نماذج

التنمية وتولّد حوضراً لرجعة في بيعضها لا تبتنظم عمال الحياة الحيوية².

أولاً: مفهوم النظام المالي المستدام

النظام المالي المستدام هو مفهوم واسع وحديث المعنى ولا يزال يتطور، يقوم على كيفية استخدام الموارد

المجمعة وتخصيصها، على الرغم من أن تعريف ال **ESG**³ يعتمد على المنهج المستخدم لتحديد

الاستثمارات وأهداف المستثمرين، فإن تعريف المناخ والاقتصاد الأخضر للتمويل المستدام يشير إلى

استخدام التمويل المستدام نظراً للموارد المالية، ومنه نجد مجموعة مختلفة من التعاريف للنظام المالي

المستدام المستخدمة من قبل مختلف المنظمات وهي⁴:

- النظام المالي المستدام هو الذي يخلق القيم ومعاملات الأصول المالية بالطريقة التي تشكل الثروة الحقيقية لخدمة الاحتياجات طويلة الأجل لاقتصاد شامل مستدام بيئياً (تقرير لجنة التحقيق في البيئة "الأمم المتحدة": النظام المالي الذي نحتاجه (تحقيق بيئة الأمم المتحدة عام 2015)).
- التدفقات المالية - العامة أو الخاصة- التي تم تخصيصها بطريقة تعزز التنمية المستدامة، بما في ذلك الضرورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. (جون ماك آرثر - وهومي خاراس مؤسسة بروكينغز (خاراس وماك آرثر 2016)).

¹ تقرير التحقيق الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، النظام المالي الذي نحتاج إليه، أكتوبر 2015، نقلا عن:

UNEP (2011). Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication. Nairobi: UNEP

² المرجع نفسه، نقلا عن:

.Inquiry estimates based on UNU-IHDP/UNEP (2014). The Inclusive Wealth Report 2014. Cambridge University Press

³ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، هي اختصار للمجالات الثلاثة الرئيسية التي تم تطويرها لتكون العوامل الرئيسية لقياس الاستدامة والتأثير الأخلاقي للاستثمار في الشركة أو الأعمال التجارية، (Environmental, Social and Governance (ESG) Criteria).

⁴ A UN Environment and World Bank Group, Roadmap for A Sustainable Financial System, November 2017, p83.

- التمويل المستدام يشير إلى أي شكل من أشكال الخدمة المالية التي تدمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في الأعمال أو القرارات الاستثمارية من أجل عوائد دائمة لكل من العملاء والمجتمع ككل. (مبادرة السويس للتمويل المستدام)
 - التعاريف الثلاثة (من الضيق إلى الواسع): 1- إدماج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في اتخاذ القرارات المالية؛ 2- التمويل الذي يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة؛ 3- النظام المالي المستقر الذي يعالج في الأجل الطويل القضايا التعليمية، والاقتصادية الاجتماعية وقضايا البيئة، بما في ذلك فرص العمل المستدامة، وتمويل التقاعد والابتكار التكنولوجي، والتمويل، وبناء البنية التحتية والتخفيف من آثار تغير المناخ. (فريق الخبراء رفيع المستوى من الاتحاد الأوروبي على التمويل المستدام. تقرير مؤقت، تموز/يوليه عام 2017).
 - ويعرف التمويل المستدام في اندونيسيا كدعم شامل من صناعة الخدمات المالية لتحقيق تنمية مستدامة ناجمة عن علاقة متناغمة بين المصالح الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. (السلطة المالية الإندونيسية خارطة الطريق للتمويل المستدام في اندونيسيا 2015 – 2019).
كما يمكن تعريف النظام المالي المستدام أنه ذاك النظام الذي ينتج أصولاً مالية تقيّمها ويتداولها بطريقة يتم من خلالها تشكيل الثورة الحقيقية لخدمة احتياجات اقتصاد شامل ومستدام بيئياً علماً بالطويل⁵.
- وفي الأخير يمكننا القول إن النظام المالي المستدام يخدم الاحتياجات الطويلة الأجل لاقتصاد حقيقي سليم، والذي يوفر سبل عيش كريمة ومنتجة ومجزية للجميع، ويضمن ان البيئة الطبيعية التي نعتمد عليها جميعاً لا تزال سليمة وقادره على دعم احتياجات هذا الجيل والأجيال المقبلة⁶.

ثانياً: خلق نظام مالي مستدام

في أعقاب أزمه المالية العالمية 2008، تحول الكثير من الاهتمام إلى العلاقة بين تطوير القطاع المالي وسلامة الاقتصاد فصناع السياسات والأكاديميون يعتبرون الاستقرار المالي شرطاً أساسياً للنمو والاستقرار الاقتصادي. وقد أظهرت الأزمة أن الإفراط في المخاطرة ممكن ان يرتبط بالقدرة المنخفضة على امتصاص الخسارة في النظام المالي وهو ما يمكن ان يهدد استقرار القطاع المالي ويترتب عليه تكاليف باهظه بالنسبة للاقتصاد ككل.

ومن ثم، فقد ركزت السياسة المالية بعد الأزمة على تحسين الاستقرار المالي، أي زيادة متطلبات راس المال لتعزيز قدره القطاع على الصمود والاستقرار، وينبغي أن يدعم تحسين الاستقرار المالي النمو الاقتصادي من خلال الحد من تأثير الصدمات المالية على الاقتصاد الحقيقي، والحد من الإفراط في الإقراض وتدنية تكاليف فشل المؤسسات المالية.

⁵ تقرير التحقيق الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، مرجع سابق.

⁶ UNEP, Imagining a Sustainable Financial System, February 2016, p4.

ونظرا للدور المركزي للقطاع المالي في الاقتصاد ، بما في ذلك التحقيق الذي يجريه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تصميم نظام مالي مستدام، يري أنه ينبغي لهذا القطاع ليس فقط تعزيز النمو الاقتصادي المستقر ، ولكن التنمية المستدامة عموما، فبناء على الكلاسيكيون فقد عرف برونديتلاند ، الاستدامة يعني "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة علي تلبية احتياجاتها الخاصة "، والتحقق في برنامج البيئة يطبق هذا التعريف في أوسع اشكاله ، ويغطي الابعاد الثلاثة للاقتصاد والمجتمع والبيئة ثم يؤخذ نظام مالي مستدام ليكون نظاما ماليا يؤدي وظائفه المركزية ، مثل توفير إمكانيات الادخار وتخصيص رأس المال ، مع الأخذ بعين الاعتبار مطالب واحتياجات الاقتصاد والمجتمع والبيئة⁷.

ثالثا: خصائص النظام المالي المستدام⁸

1: من منظور حكومي وتنظيمي

- ضبط الاستراتيجية : ضمان أن سياسات الهيئات الدولية والوطنية والاقليمية، والجهات التنظيمية المالية موائمة لأهداف السياسة المستدامة طويلة الأجل.
- الاستقرار المالي: ضمان مرونة النظام المالي في مواجهة الضغوط البيئية والمناخية ومخاطر الاستدامة الأخرى.
- فعالية التمويل العام: ضمان الاستخدام الفعال للتمويل العام لتحفيز التمويل المستدام

2: من منظور الأسواق المالية الخاصة

- المبادئ والثقافات والمعتقدات المتوائمة مع الاستدامة: ضمان حساسية النظام المالي واستجابته لاعتبارات الإدارة البيئية والاستدامة.
- سلامة السوق: ضمان الشفافية الفعالة والمساءلة لدعم سلوك القطاع المالي فيما يتعلق بآثاره على الاستدامة
- الابتكار والديناميكية: ضمان أن أدوات التمويل المبتكرة ونماذج الاعمال تتماشى مع الغرض من النظام المالي المستدام.
- على المدى طويل الأفق: ضمان مراعاة قرارات التمويل للمخاطر والفرص الطويلة الأجل المرتبطة بالبيئة وبالاستدامة.
- معلومات وقدرات جديدة بضمان التدفق والاستخدام الفعالين لمعلومات الاستدامة ذات الصلة بالسوق

⁷UNEP, Creating A Sustainable Financial System, A Role For Finance Ministeries, October 2015, p6.

⁸ A UN Environment and World Bank Group, po-cit,p20-21.

رابعاً: أهداف النظام المالي المستدام⁹

- علماً بالقصير والمتوسط:
 - بالنسبة للبلدان النامية: لتحقيق فرصة زيادة الوصول إلى الخدمات المالية، والحد من التلوث البيئي مع إيجاد تحسينات مرتبطة في مجال الصحة العامة، وتحسين التدفقات المالية نحو الطاقة النظيفة، وإيجاد مصادر جديدة أخرى للتنمية الاقتصادية.
 - بالنسبة للبلدان المتقدمة: لا غنى عن فرص لتحسين سلامة السوق، وتنسيق القطاع المالي ليكون أكثر ملاءمة للاقتصاد الحقيقي، وتعزيز المرونة المالية والنقدية، ومعالجة أهداف السياسات المتعلقة بتمويل التحول في مجال الطاقة.
- على المدى الطويل:
 - توجد علماً بالقدرة على تشكيل نظام مالي مناسب للقرن الحادي والعشرين
 - لكوننا لاقتصادات متقدمة ونامية في تطوير نظم مالية ناجعة تكون أكثر فعالية في خدمة احتياجاتنا لاقتصادات والمجتمعات الشاملة والمستدامة.

المحور الثاني: دمج التنمية المستدامة في النظام المالي

إن تطوير نظام مالي مستدام يتطلب اتباع نهج منظم ولن يتحقق إلا بالتنمية السوق المالية ومانحنا إليه هو مجموعة من التدابير التي تؤدي إلى التغييرات واسعة النطاق في السلوكيات والثقافية والسوقية للنظام المالي.

أولاً: حاجة النظام المالي لمواءمة التنمية المستدامة

إن وجود نظام مالي مستدام مقدي حسن كفاءة وفعالية ومرونة النظام ذاته، حيث يحمي المجتمع من نقاط ضعف النظام المالي التي تؤدي إلى سوء التسعير وتحصيل الربح وعدم الاستقرار، إلا أن التغيير في النظام المعقد والقابل للتكيف مع النظام المالي يمكن أن يكون ناتجاً عن تطور في القواعد السلوكية الجديدة المبنية على شعور متجدد بالدافع، غير أن آثار هذا التبدل في مجتمع يمكن أن تكون أكبر من مجموع أجزائها، وإذا تمت تنفيذها بطموح وعناية والتزام، فهذا التبدل يمكن أن يؤدي إلى تحولات أوسع لمستوى النظام، كما أن التركيز في البداية على أهداف محددة على غرار الإدماج المالي، وتلوث الهواء، وتغير المناخ، يمكن أن يكشف عن سبل جديدة لتحقيق أهداف تقليدية للنظام في سياق جديدة.

⁹ تقرير التحقيق الخاص ببرنامح الأمم المتحدة للبيئة، مرجع سابق.

إن تحقيق هذا الإمكانات يُعدُّ أساساً مسألة خيار عام. فشكلاً لنظام المال اليوم هو نتيجة للعديد من الخيارات التاريخية، فلا شك أنه يمكن هنا مخطط، لكن النظام متمشكاً ليتمنحاً للتطور الاحتياجات والتوقعات المجتمعية، وقرارات السياسات المرتبطة، والاستجابة الحيوية للظروف والمتغيرة من قبل الجهات الفاعلة في السوق¹⁰.

ثانياً: إصلاح النظام المالي ليوائم التنمية المستدامة

إن مواءمة النظام المالي مع جدول أعمال الأمم الـ 2030 للتنمية المستدامة ليس مسألة عادية، بل تسخير فرص التغيير الرئيسية، نظراً لتعدد هذا النظام وديناميكيته، وتتيح الأزمات المالية فرصاً كبيرة لإعادة تشكيل جوانب النظام المالي، وتتيح الاتفاقيات السياسية الدولية فرصاً لتشكيل نتائج شاملة، مثل اتفاق باريس المتعلق بالمناخ، الذي ساعد على اتخاذ مبادرات على مستوى المنظومة للنهوض بالاعتبارات المناخية على نطاق النظام المالي.

كما ستؤدي الرقمنة إلى تطوير النظام المالي، وعلاقته بالاقتصاد الحقيقي، وخلق العديد من الفرص الجديدة للنهوض بالتمويل من أجل التنمية المستدامة، وتوفر البرامج الاستثمارية الرئيسية مثل مبادرة الحزام والطريق في الصين فرصاً للتأثير على مواءمة تدفقات الاستثمار الرئيسية¹¹. يوجد على المستوى الدولي شبكة من البنوك المركزية والمشرفين من أجل جعل النظام المالي أكثر تناغماً مع البيئة، وهي شبكة تم تأسيسها في أواخر السنة الماضية من أجل أن تجمع مع الجهات التنظيمية والبنوك المركزية من 21 بلداً بما في ذلك فرنسا والصين والمانيا والتي تدرك تهديد التغيير المناخي لاستقرار المالي والحاجة لتقييم ذلك الخطر وإدارته وهذا يتم جزئياً من خلال الإشراف الفعال، و إن أحد العناصر المركزية لإدارة المخاطر تلك هو أن يقوم المستثمرون والبنوك بنقل محافظهم المالية من الشركات والمشاريع عالية الانبعاثات الى الأصول منخفضة الكربون، يجب أن يتحقق صناع السياسات في العواصم المختلفة من أن جميع التدفقات المالية العامة والخاصة تتوافق مع أجندة المناخ وخلق الظروف الصحيحة لجعل القطاع المالي العالمي الجهة التي تساعد في تحقيق مستقبلاً منخفض الكربون عوضاً عن تكون عائقاً في طريقه¹².

ثالثاً: خطوات تفعيل النظام المالي المستدام

¹⁰ تقرير التحقيق الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، مرجع سابق.

¹¹ Simon Zadek, Reforming The Financial System to Align with Sustainable Development, April 2018, available at <https://www.brookings.edu/blog/future-development/2018/04/24/on> 27/12/2018.

¹² MA JUN and CAIO KOCH-WESER, Climate Friendly financial System, December 2018, available at : <file:///C:/Users/intel%20L%20info/Desktop.on> 25/12/2018.

توفر نتائج التحقيق الخاص ببرنامج الأمم المتحدة أساساً قوياً لاتخاذ الخطوات التالية في تطوير نظام مالي مستدام
علنا الصعيد الوطني والدولي، يجب الاستناد إلى الزخما الملحوظ والمدعوم
عن طريق التحقيق، وذلك من خلال القيادة الوطنية والتعاون الدولي على حد سواء،
وتشير النتائج إلى ضرورة الصلة للعمل عليهما¹³:

- علنا الصعيد الوطني
تتمثل نقطة الانطلاق في تشخيص صفيح المستوى
للاحتياجات والفرص داخل النظام المالي وتطوير ميثاق اجتماعي موسع بين
الهيئات العامة والمؤسسات المالية والمجتمع المدني لبناء نهج مشترك للعمل المطلوب.
- علنا الصعيد الدولي: هناك 10 مجالات تحقيق؛ أربعة مجالات تركيز تعلقت بجمعيات الأصول والجهات
الفاعلة، خمسة مجالات تركيز تعلقت بتطوير البنية الحاكمة للتعامل بشكل أكثر
وضوحاً مع التنمية المستدامة، وأخيراً إنشاء اتحاد دولي للبحوث للمضي قدماً بمواضيع وقضايا الميتما البحث فيها بما فيها الكفاية.
وسيتطلب التنفيذ مشاركة العديد من الجهات الفاعلة، حيث يُعتبر
حاسماً لتحقيق النجاح المشاركة الفعلية للمشرفين على النظام المالي، بما في ذلك
المصارف المركزية، والمنظومة المالية والهيئات الرقابية، ووضع المعايير، والدوائر
الحكومية بما فيها وزارات المالية، والهيئات الواضحة للقواعد القائمة على السوق
بما في ذلك أسواق الأوراق المالية وكالات التصنيف الائتماني.

المحور الثالث: مبادرات التحول نحو نظام مالي مستدام

أولاً: التحقيق في تصميم نظام مالي مستدام

تم إطلاق " التحقيق في تصميم نظام مالي مستدام " الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة في أوائل عام 2014
لاستكشاف كيفية موازنة النظام المالي مع التنمية المستدامة، مع التركيز على الجوانب البيئية.
واستكشاف التحقيق تجارب مبتكرة في النهوض بالتنمية المستدامة من خلال إجراء تمؤسات النظام المالي
الحاكمة، لاسيما المصارف المركزية والهيئات الرقابية المالية، والدوائر الحكومية والهيئات الواضحة للمعايير
و قد تم فحص هذا التجار ببعض التفاصيل في بنغلاديش والبرازيل والصين وكولومبيا والاتحاد الأوروبي وفرنسا وكينيا
والهند واندونيسيا وهولندا وجنوب أفريقيا وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية¹⁴.
ركّز هذا التحقيق على " قواعد اللعبة " الحاكمة للأسواق المالية والرأسمالية . واستكشاف أكثر من 20
بلداً، بدءاً من الأرجنتين حتى المملكة
المتحدة، وذلك بهدف تقييم التقدم نحو نظام مالي مستدام والعمل مع الشركاء الرئيسيين من أجل تقديم مخرائط طريق وطنية.

¹³ تقرير التحقيق الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، مرجع سابق.
¹⁴ تقرير التحقيق الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، مرجع سابق.

وتناول مجموعة واسعة من القضايا المؤثرة على قدرة النظام المالي على خدمة التنمية المستدامة، وشمل ذلك تقديم تقدير أو ليعنا لتوسيم

الأخضر في القطر المصرفي الأوروبي، ونشر التحليل الأول ليعنا كيف يمكن للتمويل الرقمي دعم التنمية المستدامة، وكذلك تحديد الخطوات الرئيسية الواجب اتخاذها لمواجهة التأميم معاً هداف التنمية المستدامة.

كما عملنا لتحقيقاً أيضاً علنتشجيع التعاون الدولي في شتى القضايا والمنصات، بما في ذلك مجموعة السبع " G7 " ومجموعة العشرين " G20 " ومجموعة الدول العشرين لأكثر هشاشة "V20" ، وبناء على هذا، فإننا نرى أهمية مشاركة أننا الصينية للخدمات المالية " Ant Financial Services " وبناء شبكة مكونة من 20 مركزاً ماليًا للتبادل للخبرات لتعزيز التمويل الأخضر والمستدام¹⁵.
ومن أهم الممارسات الجديدة في دمج التنمية المستدامة في النظام المالي ما يلي¹⁶:

تعزيز الممارسة السوقية

- الإبلاغ بالنسبة لأسهم: كانت بورصة جوهانسبرغ وبورصة البرازيل BOVESPA متأولاً لبورصات المبتكرة في المطالبة بالإفصاح عن الاستدامة 14 .
- معلومات الاستدامة في تحليل السوق: أشارت شركة خدمات التصنيف " ستاندرد آند بورز " إلى التغيير المناخي كوجه كاسح رئيسي مؤثر على السندات السيادية .

● دمج المخاطر البيئية في التنظيم المالي: تحتاج أنظمة المصرفية البرازيلية إلى إدارة المخاطر الاجتماعية - البيئية الإرتقاء بهيكل الحوكمة

إن استيعاب التنمية المستدامة في صنع القرارات المالية يمكن أن يمتد إلى ما شمل الوصايا القائمة للمنظمين الماليين والمصارف المركزية:

- تركيز المصرف المركزي البرازيلي على إدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية ينشأ من وظائفها الأساسية كمنظم مصرفي احتراسي.
- مصرف بنغلاديش عانده عمل المشاريع الريفي والتمويل الأخضر يساهم في استقرار المالي والنقدي.
- المراجعة الاحتراسية لمصرف إنجلترا بشأن مخاطر المناخ خلقت عالتاً مأمينة في المملكة المتحدة تستند إلى العلاقة بين واجباتها لاحتراسية الأساسية وقانون تغيير المناخ في المملكة المتحدة.

تشجيع التحول الثقافي

- المعارك المحلية وخطط الطريق: معاهدة جنوب أفريقيا المالية، ولجنة التمويل الأخضر في الصين، والمبادرة السويسرية للتمويل المستدام.
- المؤسسات المالية القائمة على القيمة: المصرفيون الهولنديون يتعهدون بموازنة مصالح جميع أصحاب المصلحة 21 . لا يزال الاستثمار الاجتماعي والتمويل اللدني في نمو مستمر .

¹⁵ الأمم المتحدة للبيئة، التحقيق في تصميم نظام مالي مستدام، "أحداث موجات الحراك".
¹⁶ تقرير التحقيق الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، مرجع سابق.

- العملنا جلتعزيزالمجموعةالحاليةمنالمهاراتالخاصةبالموظفينوالمنظمينالماليين : 23 :
تركز خارطة طريقنا لنمو التمويل المستدام لمعلمهاراتنا الموظفين في مجال الاستدامة
استغلال الميزانية العامة
- حوافز ضريبية للمستثمرين :
تستخدم عملنا قواسم في الولايات المتحدة، بدءاً من تخفيف الضرائب على السندات البلدية الخاصة بالبنية التحتية المحلية وصولاً إلى
لحوافز التي تستهدف الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة.
- التمويل المختلط :
تجمع العديد من المؤسسات المالية العامة تمويلنا للعمال والخاصة لدقجوة الاستمرارية للمستثمرين في المشاريع الخضراء.
البنوك المركزية: يقوم بنك الصين الشعبي باستثمارات استثمارية في وسائل الاستثمار الموجهة للسياسات.
توجيه التمويل من خلال السياسة
- برامج الإقراض لقطاع عذيا لأولوية :
من متطلبات الإقراض لقطاع عذيا لأولوية في الهند وعملاً إعادة الاستثمار الخاص بمجتمعنا للأمم المتحدة.
- التمويل الموجه يرتبط غالباً بالحوافز :
متطلبات الإقراض للتمويل الأخضر الخاصة بينك بنغلاديش لديها تعديلات تراشمالية مواتية، تنفيذ الميثاق المالي لجنوب أفريقيا الهار
تباطؤ المشتريات العامة .
- نظام المسؤولية : يوفر نظام " الدعم الفائق " الأمريكي " ملاذات آمنة " :
لمسؤولية المقرض استناداً إلى العناية الواجبة الكافية، تقوم الصين بمراجعة قواعدها بخصوص مسؤولية المقرض.

ثانياً: خارطة الطريق لإقامة نظام مالي مستدام¹⁷

تهدف خارطة الطريق الخاصة بالنظام المالي المستدام إلى دعم تحقيق نظام مالي يدمج الاستدامة في عملياته- بما في ذلك التكلفة الكاملة للعوامل الخارجية الايجابية والسلبية- مما يؤدي إلى أعاده توجيه تدفق موارده نحو أنشطه أكثر شمولاً واستدامه. ويقترح نهجاً متكاملاً للتعبير بالتحول نحو نظام مالي مستدام يمكن ان يستخدمه جميع أصحاب المصلحة في القطاع المالي ويحقق تماسكاً وتتسق السياسات في جميع الوزارات والمصارف المركزية والهيئات التنظيمية المالية والقطاع الخاص المشاركين في القطاع المالي.

وتحدد الخريطة ثلاثة أنواع من المبادرات التي تسهل الانتقال نحو نظام مالي مستدام:

¹⁷ Roadmap for a Sustainable Financial System, available at :

<http://www.greengrowthknowledge.org/resource/roadmap-sustainable-financial-system.on> 29/12/2018.

- المبادرات القائمة على السوق، مثل الشبكة المصرفية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المبادرة المالية، التي عملت على إدماج المخاطر البيئية والاجتماعية ومختلف الفرص في خطوط عملها ونهجها.
- المبادرات الوطنية التي نشأت غالبا عن عمليات التخطيط الوطنية لتنفيذ سياسات تغير المناخ أو غيرها من المبادرات الانمائية الاستراتيجية الطويلة الأجل.
- المبادرات الدولية، مثل مجموعه العشرين، ومجموعه السبعة، والأمم المتحدة، ومجلس الاستقرار المالي، والتي عالجت الجوانب المختلفة من التمويل المستدام والأخضر مع اشراك القطاع الخاص بشكل متزايد، فضلا عن التنمية المتعددة الأطراف مصارف (mdbs) وغيرها من المؤسسات المالية الدولية التي تعمل بنشاط على تعزيز التمويل المستدام بمبادرات تتراوح بين اعتماد ممارسات مستدامة في أنشطتها المالية الأساسية وإطلاق منتجات جديدة تهدف إلى توجيه راس المال للتطبيقات المستدامة والخضراء. ويتمحور التقرير حول هذه الدوافع الثلاثة للتحويل نحو التمويل المستدام. ويدرس دور المنتجات والمعلومات والتكنولوجيات؛ نماذج الاعمال والقدرات والحوافز؛ إجراءات السياسة العامة الوطنية وخرائط الطرق وخطط التنسيق العالمية ومقاييس النتائج في تعزيز التمويل المستدام.

ثالثا: نظام مالي صديق للمناخ

اتفاقية المناخ هي أول اتفاق عالمي بشأن المناخ تم في 12 ديسمبر 2015 تحت اشراف الأمم المتحدة، وقع على الاتفاقية 194 بلدا إضافة الى الاتحاد الأوروبي حيث كانت بكين والولايات المتحدة الأمريكية من أبرز مهندسي التوقيع على الاتفاقية.¹⁸

تعمل هاته الاتفاقية على مواجهة مشكلة انبعاثات الغازات الدفيئة وكيفية تثبيتها عند مستوى يسمح للنظام البيئي بأن يتكيف مع تغير المناخ وبالتالي حماية الانسان من خطر نقص الماء والغذاء، والسماح بالمضي قدما في إيجاد وخلق سبل للتنمية الاقتصادية على النحو المستدام.¹⁹

أهم نقاط الاتفاق الذي تم إقراره بباريس في اختتام قمة تغير المناخ تلخصت فيما يلي:²⁰

- تعهد المجتمع الدولي بحصر ارتفاع درجة حرارة الأرض وإبقائها "دون درجتين مئويتين"، حيث البقاء بدرجتين يفرض تقليصا للانبعاثات الغازية الدفيئة من 40% الى 70% حتى العام 2050 وهذا يعني التخلي تدريجيا عن الطاقات الأحفورية، وبمتابعة الجهود لوقف ارتفاع الحرارة عند 1,5 درجة مئوية.

¹⁸ مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي نقلا عن:

<http://www.un.org/en/sections/issues-depth/climate-change/index.html>

¹⁹[http://www.cop21paris.org/about/whats-new-in-2015.climate change](http://www.cop21paris.org/about/whats-new-in-2015.climate%20change)

²⁰Taraska، Gwynne (15 December 2015). "The Paris Climate Agreement" (PDF)

<https://cdn.americanprogress.org/wp-content/uploads/2015/12/15030725/ParisClimateAgreement.pdf>

• يتعين أن تكون الدول المتقدمة "في الطليعة في مستوى اعتماد أهداف خفض الانبعاثات"، في حين يتعين على الدول النامية "مواصلة تحسين جهودها في التصدي للاحتباس الحراري" في ضوء أوضاعها الوطنية.

• التصدي لتحدي تغير المناخ هي مسؤولية مشتركة لكنها تتفاوت بحسب قدرات كل دولة، ويتوجب ان تقدم الدول المتقدمة موارد مالية لمساعدة الدول النامية، حيث تم التأكيد على ضرورة التزام الدول المتقدمة بتقديم مئة مليار دولار سنويا لصالح قضايا المناخ وذلك حتى سنة 2020 لمساعدة الدول النامية على تمويل انتقالها إلى الطاقات النظيفة، وقد أعربت كندا عن استعدادها لاستثمار ملياري ونصف المليار على مدى خمس سنوات المقبلة لمساعدة الدول النامية على النمو بطريقة أكثر نظافة واستدامة ، وفي 2018، تجري 194 دولة أول تقييم لأنشطتها الجماعية وستدعى في 2020 على الأرجح لمراجعة مساهماتها.

• على الدول الصناعية أن تيسير نقل التكنولوجيا للدول النامية والتكيف مع الاقتصاد الخالي من الكربون، حيث يكتسي تسريع الابتكار وتشجيعه واتاحته أهمية حاسمة في التصدي العالمي الفعال والطويل الأجل لتغير المناخ وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

كما ويمكن حسب اتفاقية المناخ أن يبلغ التمويل اللازم للانتقال المنظم إلى اقتصاد عالمي منخفض الانبعاثات الكربونية تريليونات وليس فقط مليارات من الدولارات .

وسوف يتطلب العالم على مدار السنوات الخمس عشرة القادمة حوالي 90 تريليون دولار لتجديد البنى التحتية، ومعظم هذه الأموال سيكون مطلوباً في البلدان النامية والبلدان متوسطة الدخل ، ومنه فلتخاذ الخيارات السليمة لصالح مشروعات البنية التحتية التي تتسم بالقدرة على مواجهة آثار التغيرات المناخية والتحرك في مسار التنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية لهو أمر ملح وبالغ الأهمية ، فمن شأن اتخاذ التدابير اللازمة الآن أن يجنبنا تكاليف ضخمة فيما بعد.

وتشير تقديرات الوكالة الدولية للطاقة إلى أن الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى أقل من درجتين مئويتين بنهاية هذا القرن سيتطلب ما متوسطه 3.5 تريليون دولار سنويا في استثمارات قطاع الطاقة حتى عام 2050.

يمثل العمل المناخي فرصة كبيرة للتنمية العالمية المستدامة، بالإضافة إلى مقومات الاستثمار بتريليونات الدولارات والقدرة على دفع الابتكار وإيجاد الصناعات الصديقة للبيئة وما يستتبع ذلك من خلق فرص عمل جديدة .

تُقدر مؤسسة التمويل الدولية أن تمثل المساهمات الوطنية لمكافحة تغير المناخ في 21 بلدا من بلدان الأسواق الناشئة وحدها 23 تريليون دولار في فرص الاستثمار.

ووفقاً للوكالة الدولية للطاقة المتجددة، فإن التحول العالمي في الطاقة يمكن أن يساهم بنحو 19 تريليون دولار من المكاسب الاقتصادية بحلول عام 2050.

لن تتحقق أهداف التنمية المستدامة إلا إذا تم التعامل معها بالتوازي مع جهود مكافحة تغير المناخ. يمكن أن تساعد إجراءات السياسات، بما في ذلك تسعير الكربون على خلق محفزات للتغيير²¹. تمثل سياسة تسعير الكربون خياراً بسيطاً وعادلاً وفعالاً للتصدي لتغير المناخ، كما يمكنها أيضاً توفير فوائد إضافية، كالححد من تلوث الهواء والازدحام مع تجنب زيادة تكاليف التدابير العلاجية المرتبطة بمسارات نمو العالية للكربون.

أما بالنسبة للشركات، فإن أسعار الكربون تمكنها من إدارة المخاطر وتخطيط استثماراتها منخفضة الكربون وتدفعها للابتكار. ووفقاً لآخر تقرير حالة واتجاهات تسعير الكربون، تم إطلاق ثمان مبادرات جديدة لتسعير الكربون، ومن المقرر تنفيذ مبادرتين أخريتين في عام 2018، وبذلك يرتفع العدد الإجمالي لمبادرات تسعير الكربون المنفذة أو المقرر تنفيذها إلى 47 مبادرة. وإجمالاً، فإن 67 بلداً—تمثل حوالي نصف الاقتصاد العالمي وينتج عنها أكثر من ربع انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري—تفرض سعراً على التلوث الناتج عن الكربون.

رابعاً: مبادرة المغرب في التحول نحو التمويل المستدام

في المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف (COP 22) في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، أطلق المغرب خارطة الطريق الوطنية لمواءمة القطاع المالي المغربي مع التنمية المستدامة (بنك المغرب 2016). تم تطويره بالتعاون مع بنك المغرب (وسط المغرب البنك)، والسلطات التنظيمية، وجمعيات السوق، خارطة الطريق يحدد رؤية استراتيجية للمركز المالي المغربي حول خمسة محاور²²:

- توسيع نطاق الحوكمة القائمة على المخاطر ليشمل المخاطر الاجتماعية والبيئية؛
 - تطوير الأدوات والمنتجات المالية المستدامة؛
 - النهوض بالإدماج المالي كمحرك للتنمية المستدامة؛
 - بناء القدرات في مجال التمويل المستدام؛
 - والتأكد من الإفصاح (الشفافية والانضباط في السوق).
- تسعى العديد من السلطات المغربية الآن إلى اتخاذ التوصيات الواردة في خارطة الطريق ووضعها موضع التنفيذ.

التأمين: الشركة المغربية للتأمين، السلطة الاشرافية والتنظيمية في المغرب هي الآن تصميم لنهج استراتيجي لتنفيذ أهداف خارطة الطريق في سوق التأمين وعلى مستوى عال،

²¹البنك الدولي، تغير المناخ، أنظر الموقع:

<https://www.albankaldawli.org/ar/topic/climatechange/overview>, on 31/12/2018.

²² A UN Environment and World Bank Group, Roadmap for A Sustainable Financial System, op-cit,p94-95.

تؤكد خارطة الطريق أهمية شركات التأمين كمصادر لأدوات التمويل المستدام ومصادر رأس المال للاستثمار في تنمية المشاريع، وتقوم الوكالة حاليا بوضع استراتيجية لتحقيق أهداف قطاع التأمين في خارطة الطريق إلى جانب الأولويات الأخرى، بما في ذلك:

- التقييم المنهجي للآثار المترتبة على التمويل وقرارات الاستثمار في الاستدامة؛
 - إدماج عوامل الاستدامة في نظم أدارة المخاطر وتقييمها؛
 - تقدير احتمالات مخاطر الكربون على حوافز الاستثمار؛
 - التوسع في تخصيص راس المال نحو الأصول الخضراء،
 - تطوير حلول التأمين الجديدة للمخاطر البيئية، مثل تغير المناخ.
- تطوير المركز المالي: دمج اعتبارات الاستدامة يمكن ان يسهل تطوير المراكز المالية(التحقيق البيئي الأمم المتحدة 2017)وتعمل هيئه مدينة الدار البيضاء للتمويل الآن من أجل تحقيق هذا الهدف من خلال عقد أول اجتماع دولي للمراكز المالية العاملة في التمويل المستدام، بدعم من الأمم المتحدة للبيئة (مركز الاخبار البيئية 2017).

خاتمة:

- إن تبني دول العالم لنظام مالي موازيا للتنمية المستدامة أصبح ضرورة ملحة حيث يساهم التمويل المستدام في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المالية، كما ان دمج التنمية المستدامة في تطوير النظام المالي يدفع بعجلة النمو الاقتصادي في الدول النامية خاصة مع التغيرات المستمرة في المناخ وهذا مايشكل تحديا لاقتصاديات الدول النامية وعلى هاته الأخيرة التصدي لهاته المشاكل وذلك ب:
- ضرورة القيام بإصلاحات هيكلية مرنة وتطوير نظام مالي يتكيف مع التغيرات البيئية.
 - رسم استراتيجيات وخطط تنموية طويلة الأمد مع تبني تمويل مصادق للبيئة.
 - تعزيز روح مؤسسية اجتماعية شاملة ومستدامة بيئيا في قطاع التمويل.
 - التعاون من أجل تبادل المعرفة ونقل المعلومات والاعتماد على التقنيات المبتكرة والتكنولوجيا.
 - ضرورة إقامة تحالفات من أجل النهوض بالنظام المالي المستدام وخلق استراتيجيات فعالة من أجل التغيير.
 - زيادة الاستثمار في مصادر الطاقة النظيفة والمستدامة بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة
 - المساهمة في تطوير وتعزيز التعاون الانمائي الاقليمي والدولي مع المؤسسات المالية الاقليمية والدولية ومتابعة أعمالها بما يعزز المصالح الاقتصادية للدولة وتعزيز مكانتها الاقليمية والدولية.
 - توفير بيانات إحصائية تفصيلية للموارد والمصارف المالية ومعرفة مخرجات تلك الموارد وتأثيرها على الاقتصاد الكلي للدولة بما يحقق التنمية المستدامة للدولة.

قائمة المراجع:

1. تقرير التحقيق الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، النظام المالي الذي نحتاج اليه، أكتوبر 2015، نقلا عن: UNEP (2011). Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication. Nairobi: UNEP
2. A UN Environment and World Bank Group, Roadmap for A Sustainable Financial System, November 2017,p83.
3. UNEP, Imagining a Sustainable Financial System, February 2016, p4.
4. UNEP, Creating A Sustainable Financial System, A Role For Finance Ministeries, October 2015, p6.
5. Simon Zadek, Reforming The Financial System to Align with Sustainable Development, April 2018, available at :<https://www.brookings.edu/blog/future-development/2018/04/24/on> 27/12/2018.
6. MA JUN and CAIO KOCH-WESER, Climate Friendly financial System, December 2018, available at : <file:///C:/Users/intel%20L%20info/Desktop,on> 25/12/2018.
7. الأمم المتحدة للبيئة، التحقيق في تصميم نظام مالي مستدام، "احداث موجات الحراك".
8. Roadmap for a Sustainable Financial System, available at : <http://www.greengrowthknowledge.org/resource/roadmap-sustainable-financial-system,on> 29/12/2018.
9. مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي نقلا عن <http://www.un.org/en/sections/issues-depth/climate-change/index.html>
10. <http://www.cop21paris.org/about/whats-new-in-2015.climate> change.
11. Taraska ,Gwynne (15 December 2015). "The Paris Climate Agreement" .
12. <https://cdn.americanprogress.org/wp-content/uploads/2015/12/15030725/ParisClimateAgreement.pdf>
13. البنك الدولي، تغير المناخ، أنظر الموقع: on, 31/12/2018.<https://www.albankaldawli.org/ar/topic/climatechange/overview>